مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو

(بحث في تحديد مصطلح الاتساع واستنباط قواعده)

الدكتور/ بهاء الدين بن عبدالوهاب بن عبدالرحمن

قسم اللغة العربية - كلية التربية للبنات - مكة المكرمة

الرئاسة العامة لتعليم البنات

المقدمــة :

الحمد لله الذي أتمّ علينا نعمته بأن جعلنا مسلمين . أحمده سبحانه وأثني عليه تقدست صفاته بما هو أهله، فهو تبارك وتعالى أهل الثناء والمجد، لاتُحصي الخلائق ثناءً عليه، فسبحانه كما ينبغي له عزّ وجلّ من التسبيح والتنزيه والتقديس، وله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه .

والصلاة والسلام على سيدنا وأسوتنا المبعوث رحمة للعالمين ما جرى ذكره على لسان الذاكرين، أو غفل عن ذكره لسان الغافلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان . . اللهم صلّ عليه وعليهم صلاة تملأ الأرض والسماء، واجعلها لنا ذخراً إلى يوم نلقاك .

اللهم إني استعصمتك من كل ما لا يرضيك فاعصمني، وأخلص نيتي لوجهك الكريم في أعمالي كلها، ووفقني للقول السديد، والعمل الرشيد، ولا تكلني إلى نفسي فإنها - وجلالك - لا تقوى على التمالك، وإني- إن وكلتني إليها- لامحالة هالك، فارحم إلهي ضعفي وقلة حيلتي، وسُدَّ خللي، ولُمَّ شعثي، وأجر على قلمي ما ترضى به عني، وتنفعني به، وتنفع به غيري، وتقبله مني قبولاً حسناً، وأنبته نباتاً حسناً، يا سميع الدعاء ومجيبه .

أما بعد، فإن خدمة العربية خدمة للقرآن العظيم، وقربة يتقرب بها العبد إلى خالقه الكريم، فأدعو الله أن ينظم جهدي في هذا البحث في سلك المبتغين بخدمة العربية مرضاته سبحانه وتعالى . .

وبحثي هذا بدأ مع كتاب سيبويه- رحمه الله رحمة واسعة - وكتابه في علم النحو والصرف ينطبق عليه قولهم في المثل : كلُّ الصيد في جوف الفرا، فأجدرْ بالباحثين أن ينقبوا فيه عن الجواهر والمعادن الثمينة، وأحرِ بهم إذا فعلوا ذلك أن يرجعوا بُجْرَ الحقائب، مملوئي العِيَب بكل كريم نفيس .

ومدار البحث حول باب ترجم له سيبويه -رحمه الله- بقوله:

«هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار»[1] وباب آخر تَرْجَمَتُهُ:

«هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى»[2] ووضحه بقوله:

«وذلك قولك يا سارقَ الليلة أهلَ الدار، وتقول على هذا الحد: سرقت الليلةَ أهل الدار، فتجريَ (الليلة) على الفعل في سعة الكلام»[3].

والبابان يبحثان في ظاهرة نحوية واحدة، وهي الاتساع في استعمال أساليب عديدة بمعنى واحد بتوخي الحذف والاختصار اعتماداً على أن الكلام مفهوم لا لبس فيه، وسيأتي تحديد مفهوم الاتساع بعد هذه المقدمة إن شاء الله.

ثم إني تتبعت كتب النحو بعد الكتاب، فلم أجد من خصص باباً للاتساع بالمفهوم الذي حدده سيبويه غير أبي بكر بن السراج رحمه الله في كتابه (الأصول) الذي صدق فيه قول القائل: «ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله» فكتاب الأصول بحق أول كتاب يتبع منهجاً واضحاً في ترتيب الموضوعات والأبواب النحوية التي كانت في الكتاب وفي المقتضب على نهج غير واضح، حتى أتى ابن السراج فقسم الأبواب على أقسام الكلمة من اسم وفعل وحرف، وبحسب العوامل وأثرها من رفع ونصب وجر وجزم.

ومن المتأخرين عقد السيوطي في (الأشباه والنظائر) باباً للحديث عن الاتساع، ذكر فيه أن النحاة قلَّ ما يخصون هذا الموضوع بباب مستقل، وأشار إلى سبق ابن السراج الذي عقد له باباً في (الأصول)، وقد نقل السيوطي

كلام ابن السراج برمته، ثم أتبع ذلك بنقول من شرح التسهيل والبسيط، وأورد سبع مسائل في الاتساع في الظرف.

والحديث عن الاتساع يكاد يكون مقصوراً على الاتساع في الظروف في أغلب الكتب النحوية، مع أنه كما سنرى يدخل فيه النصب بنزع الخافض، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه، وحذف الصفة وإقامة الموصوف بدلاً منه.

ولعل الذي صرف عن تخصيص الاتساع بباب مستقل صلته بعلم البلاغة، فالاتساع شديد الصلة بالمجاز، فكأنهم تركوا هذا الموضوع للبلاغيين، ولكن أرباب البلاغة اقتصروا في كتبهم على جانب من الاتساع، وعدوه من أقسام المجاز، وربما ترجموه بالتوسع، وهو ما سنوضحه - إن شاء الله - في تحديد معنى الاتساع ومفهومه.

لذلك رأيت أن ما بدأه إمام النحاة سيبويه رحمه الله، ووضح مفهومه أبو بكر بن السراج رحمه الله، بحاجة إلى مزيد من البحث للوصول إلى تحديد مفهوم دقيق واضح للاتساع، ووضع ضوابط وقواعد تكون بمثابة صوى ومنارات، يهتدي بها متوقّي اللحن ومبتغي الفصاحة والبيان.

وفصول هذا البحث تأتي على شكل شجرة تمتد منها الفروع فالفصل الأول الذي خصصته لبحث مفهوم الاتساع ينبثق منه فصلان رئيسان، هما:

الاتساع بتغيير المعنى النحوي دون حذف، والاتساع بتغيير المعنى النحوي بوساطة الحذف.

ومن الفصل الثاني المخصص للاتساع دون حذف تفرع مبحثان هما التوسع في الظروف والتوسع في المصادر.

ومن الفصل الثالث المخصص للاتساع بوساطة الحذف امتدت ثلاثة فروع، هي المباحث الآتية:

- الاتساع بحذف التنوين أو النون.
- الاتساع بحذف الحروف.
- الاتساع بحذف الأسماء.

وأدعو الله أن يهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

الفصل الأول: مفهوم الاتساع عند سيبويه وابن السَّرّاج (معنى الاتساع في النحو)

المبحث الأول: مفهوم الاتساع عند سيبويه:

الاتساع افتعال من السعة التي هي خلاف الضيق، والافتعال هنا للمطاوعة، يقال وسّعْته فاتَّسَع، والأصل كما هو معلوم اوتسع، وقعت الواو بعد كسر فأبدلوا منها لضعفها- كما يقول سيبويه- «حرفًا أجلد منها لا يزول، وكان هذا أخف عليهم»[٤].

ويستعمل الاتساع والتوسع والسعة بمفهوم واحد لدى النحويين، وأول من استخدام مصطلح الاتساع هو سيبويه في الباب الذي ترجم له بقوله: «هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار».[٥]

ثم أورد بعد ذلك أمثلة لتوضيح هذه الترجمة فقال: «فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ و(كم) غيرُ ظرف لما ذكرتُ لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صيد عليه يومان، وإنما المعنى: صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر، ولذلك وضع السائل (كم) غير ظرف.

ومن ذلك أن تقول: كم وُلِدَ له؟ فيقول: ستون عاماً، فالمعنى: وُلِدَ له الأولاد، وولد له الولد ستينَ عاماً، ولكنه اتسع وأوجز، ومن ذلكَ أن تقول: كم سير عليه؟و(كم) غير ظرف، فيقول: يومُ الجمعة ويومان، فـ(كم) ههنا بمنزلة قوله: ما صيد عليه؟ وما وُلِدَ له من الدهر والأيام؟ فليس (كم) ظرفاً كما أن (ما) ليس بظرف».[٦]

وتلخيص [٧] كلام سيبويه أن المتكلم له أن يتسع في استعمال تراكيب اللغة، فبدلاً من أن يقول: كم يوماً صيد عليه ؟ - و(كم) في هذا المثال ظرف لأنه مُيِّز بظرف - يجوز أن يُخرِجَ (كم) من الظرفية ويجعله مبتدأ فيقول: كم صيد عليه؟ فظاهر هذا السؤال عن عدد المصيد من الوحش على الفرس، وهو في الحقيقة سؤال عن المدة التي صيد فيها الوحش، ولذلك قيل في الجواب: صيد عليه يومان، فجُعلَ الزمان مَصيداً في ظاهر اللفظ، والمعنى المراد: صيد عليه الوحش في يومين أو (يومَين) دون (في)، لكن المتكلم - كما يقول سيبويه - اتسعَ واختصر.

فالاتساع يعني هنا تغيير المعنى النحوي للكلمة في التركيب، في (كم) التي كانت ظرفاً في قولنا: كم يوماً صيد عليه ؟صارت في حال الاتساع مبتدأ، وكذلك (يومين) في قولنا: صيد عليه الوحش يومين، كانَت ظرفاً فصارت في الاتساع نائبة عن الفاعل في قولنا: صيد عليه يومان.

ومثل ذلك (كم) في قولنا: كم عاماً وُلدَ له الولد ؟ تكون (كم) ظرفاً، فإذا أردنا الاتساع، وقصدنا المعنى نفسه قلنا: كم وُلدَ له ؟ فتصير (كم) مبتدأ. ومثل ذلك جواب هذا السؤال: وُلدَ له الولد ستين عاماً، فـ(ستين) ظرف زمان يصبح في الاتساع نائب فاعل في قولنا: وُلدَ له ستون عاماً.

نخلص من هذا إلى أن الاتساع تغيير المعنى النحوي لبعض الكلمات دون أن يكون ثَمَّ تغييرٌ في المعنى الأصلي لها، وإذا أردنا تحديد معنى الاتساع الذي قصده سيبويه - بحسب ما مرَّ - قلنا: هو تغيير المعنى النحوي للكلمة في التركيب بغية الإيجاز والاختصار دون أن يؤثر ذلك على المعنى الأصلي للتركيب.

ونمضي مع سيبويه ـ رحمه الله ـ لمزيد من البيان والإيضاح، حيث يقول:

« ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جَدُّه ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف:٨٢] إنما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هناك ههنا.

ومثله ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] وإنما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار، وقال عزّ وجلّ: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] وإنما هو: ولكن البرَّ برُّ مَنْ آمن بالله واليوم والآخر.

ومثله في الاتساع قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ [البقرة: ١٧٧] فلم يُشَبَّهوا بما يَنعقُ، وإنما شُبِهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سَعَةِ الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى». (٨)

إذا تأملنا هذه الشواهد التي ذكرها سيبويه لبيان مراده من الاتساع نجدها تؤكد ما خلصتُ إليه، غير أن ههنا زيادة بيان ستضاف إلى الحدّ الذي رسمناه للاتساع وفق ما يراه إمام النحاة.

فالشاهد الأول، وهو قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ معناه: واسأل أهل القرية، فالقرية مضاف إليها في هذا التقدير، وقد صارت في الآية بعد الاتساع مفعولاً بها، يعني أن المعنى النحوي لها تغيّر من الإضافة إلى المفعولية، وحدث ذلك عن طريق حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه، وبعبارة أخرى: الاتساع هنا تغيير في

المعنى النحوي لكلمة (القرية) بحذف ما كان مضافاً إليها دون أن يتغير المعنى الأصلي للعبارة، وهو أن المراد: اسأل أهل القرية.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ** ﴾ صارت (مَنْ) خبراً لـ(لكنَّ) بعد أن كانت مضافاً إليها في التقدير المراد وهو: ولكنَّ البرَّ برُّ مَنْ آمن بالله، وقد حدث هذا التغيير في المعنى النحوي لكلمة (مَنْ) عن طريق حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه وإعرابه بإعرابه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ **وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً** ﴾ تقديراً المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، فـ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ في الأصل المقدر معطوف على (مثلكم) والخطاب للمؤمنين، صار في حال الاتساع مبتدأ، و(كمثل) هو في الأصل خبر للمبتدأ المحذوف (مثلكم) صار في الاتساع خبراً للمبتدأ الجديد ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ وتغيير المعنى النحوي هنا أيضاً كان عن طريق الحذف.

قلت: وعندي تقدير آخر وجدته أسهل مأخذاً، وهو أن يكون تقدير المحذوف في الخبر لا في المبتدأ، لأن الاتساعَ - كما يقول ابن جني - «بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله»[٩]، وتقديري لمعنى الآية: ومثلُ الذين كفروا كمثل غنم الراعي الذي ينعق بما لا يسمع، فحذف المضاف (غنم) وأقيم (الذي ينعق) مقامه، كما حذف (أهل) وأقيمت (القرية) مقامه في قوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** ﴾.

وقد رجعت إلى الكشاف بعد أن كتبت ما سبق فوجدته ذكر هذين التقديرين وزاد تقديراً ثالثاً، فقال:

«لا بد من تقدير مضاف محذوف: وَمَثَلُ داعي الذين كفروا كمثل الذين ينعق، أو: مثل الذين كفروا كبهائم الذين ينعق. . . وقيل معناه: ومثلهم في اتباع آبائهم وتقليدهم كمثل البهائم التي لا تسمع إلا ظاهر الصوت»[١٠].

ويلحظ أن الزمخشري أورد تقدير سيبويه على نحو مخالف قليلاً حيث قدَّر مضافاً محذوفاً، هرباً من تقدير معطوف عليه محذوف.

وأرْجِعُ إلى كلام سيبويه، فقد بقي حديثه عن قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ فقد قدَّر أنّ المعنى: بل مكركم في الليل والنهار، وقد ذكر سيبويه (في) للإشارة إلى أن (الليل) في الأصل ظرف زمان إذا أسقطنا الجار فقلنا: مكركم الليلَ والنهارَ وقد صار في الاتساع: مكر الليل والنهار، حيث جعل الليل مفعولاً به وأضيف إليه المصدر بعد أن أضمر الفَاعل الذي كان المصدر مضافاً إليه، فقد انتقل الليل من الظرفية إلى المفعولية وتمَّ الانتقال دون حذف إلا إذا جعلنا الظرف في الأصل منصوباً بإسقاط حرف الجر (في)، وأما انتقال الليل من المفعولية إلى الإضافة فتم عن طريق حذف التنوين لأن الأصل أن يقال بعد إضمار الفاعل: بل مكر الليل والنهار، على أن الليل مفعول به للمصدر، فحذف التنوين وأضيف المصدر إلى مفعوله.

فالفرق بين تغيير المعنى النحوي هنا وبين تغيير المعنى النحوي في الآيات السابقة، أن التغيير هنا لم يكن عن طريق حذف شيء في حال الانتقال من الظرفية إلى المفعولية. أما فيما سبق فقد تم التغيير عن طريق حذف اسم وهو المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه وإعرابه بإعرابه، لذلك فإن الاتساع الذي هو تغيير المعنى النحوي لبعض الكلمات في التركيب اللغوي يحدث بحذف وبدون حذف، أما عن طريق الحذف فقد مرَّ بعض الشواهد التي كان المحذوف فيها اسماً، وقد ذكر سيبويه شواهد أخرى كقولهم: بنو فلان يطؤهم الطريق: أي: يطؤهم أهل الطريق وكذلك قولهم: أنت أكرم عليّ من أن أضربك، إنما تريد: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب.[١١]

وأما تغيير المعنى النحوي دون حذف فيحتاج إلى أمثلة أخرى، ولكن قبل ذلك سأذكر ما أورده سيبويه من الاتساع في حذف الحروف، أي تغيير المعنى النحوي عن طريق حذف حرف من التركيب اللغوي، وهذا الحرف يكون حرف جر، قال سيبويه:

«ومن ذلك - [يعني من الاتساع] قول عامر بن الطفيل:

فلأ بغينَّكم قَنًا وعوارضًا ولأُقبلنَّ الخيل لابةَ ضرغد

يريد: في الطريق»[١٢].

إنما يريد بـ (قناً وعُوارض) ولكنه حذف وأوصل الفعل، ومن ذلك قول ساعدة:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَعْلَبُ[١٣]

فالاتساع في الشاهد الأول كان تغييراً للمعنى النحوي لـ (قنا وعوارض) حيث كانا في التقدير مجرورين بالباء، ثم صارا بعد الاتساع ظرفي مكان أو مفعولين بهما آخرين للفعل (أبغي) عن طريق حذف حرف الجر، وكذلك: عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ، تغير المعنى النحوي للطريق من كونه مجروراً بـ (في) في الأصل، إلى المفعولية أو إلى الظرفية المكانية، وبقي المعنى الأصلي للتركيب على ما كان عليه.

وذكر سيبويه من الأمثلة أيضاً قولهم: صدنا قنوين، يعني: صدنا بقنوين.[١٤] وقنوين اسم أرض.

أما الاتساع دون حذف فقد عقد له سيبويه بابين أولهما عن الاتساع في جعل المفعول فيه مفعولاً به، والثاني في جعل المفعول المطلق مفعولاً به، قال في الأول:

«هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى، وذلك قولك: يا سارقَ الليلة أهلَ الدار وتقول على هذا الحد: سرقتُ الليلةَ أهل الدار، فتجري (الليلةَ) على الفعل[١٥] في سعة الكلام كما قال: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً، فاللفظ يجري على قوله: هذا معطي زيد درهماً، والمعنى إنما هو: في الليلة، وصيد عليه في يومين، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه[١٦] لسعة الكلام.

وكذلك لو قلت: هذا مخرجُ اليوم الدرهمَ، وصائدُ اليومِ الوحشَ.

ومثل ما أجري مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ فالليل والنهار لا يمكران ولكن المكر فيهما.

فإن نوَّنت فقلت: ياسارقاً الليلةَ أهل الدار، كان حدُّ الكلام أن يكون (أهل الدار) على (سارق) منصوباً، ويكون اللَيلة ظرفاً، لأن هذا موضع انفصال، وإن شئت أجريته على الفعل[١٧] على سعة الكلام».[١٨]

تلخيص كلام سيبويه أن (الليلة) في قولنا: سرقت الليلةَ أهل الدار، يجوز أن تكون مفعولاً بها للفعل (سرق) ويكون (أهلَ الدار) مفعولاً أيضاً، ويكون الفعل قد تعدى إلى مفعولين، والمعنى باق على أن (الليلة) ظرف زمان وقع فيه الفعل، ويجوز أن تكون مُبَقّاة على الظرفية الزمانية غير مجراة على الفعل، أعني ألا تكون مفعولاً بها، ولا يكون ثَمَّ اتساع.

وكذلك: يا سارقاً الليلةَ أهلَ الدار، يجوز أن تجعل (الليلةَ) ظرفاً و(أهل الدار) مفعولاً لاسم الفاعل (سارق) فلا يكون في الكلام اتساع، ويجوز أن تجعلها مفعولاً بها ثانياً و(أهل الدار) مفعولاً به أولاً ويكون في الكلام اتساع.

أما في الباب الثاني فقال: «هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره، وإنما يجيء ذلك على أن تبين أيَّ فعل فعلت، أو توكيداً، فمن ذلك قولك

على قول السائل: أيّ سير سير عليه؟ فتقول: سير عليه سيرٌ شديدٌ، وضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ، فأجريتَه مفعولاً والفعل له.

فإن قلت: ضُرِبَ به ضرباً ضعيفاً، فقد شغلتَ الفعلَ بغيره عنه.. وكذلك جميع المَصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تَشغل الفعلَ بغيرها. وتقول: سير عليه أيّما سير سيراً شديداً، كأنك قلت: سير عليه بعيرُك سيراً شديداً، وتقول: سير عليهِ سيرتان أيّما سير، كأنك قلت: سير عليه بعيرُك أيَّما سير، فجرى مجرى: ضُرِبَ زيدٌ أيَّما ضرب، وضُرِب عمرٌو ضرباً شديداً.

وتقول على قول السائل ـ كم ضربةً ضُرب به ؟ وليس في هذا إضمار شيء سوى (كم)، والمفعول (كم)، فتقول: ضُرِبَ ضربتان، وسير عليه سيرتَان، لأنه أراد أن يبيّن له العدَّةَ فجرى على سعةَ الكلام والاختصار، وإن كانت الضربتان لا تُضربان، وإنما المعنى: كم ضُرِبَ الذي وقع به الضرب من ضربة، فأجابه على هذا المعنى، ولكنه اتَّسع واختَصر». (١٩)

وتلخيص هذا أن المفعول المطلق يجوز أن يتسع فيه فيجعل مفعولاً به، وينوب عندئذ عن الفاعل كما ينوب عنه المفعول به، سواء كان المفعول المطلق مبيِّنًا لنوع الفعل أو مبيِّنًا للعدد بلا خلاف، أو مؤكداً للفعل على خلاف فيه كما يأتي إن شاء الله. فالتوسع هنا يكون بتغيير المعنى النحوي للكلمة دون حذف، فقولهم: سير عليه سيرٌ شديدٌ لا يختلف في المعنى عن قولهم: سير عليه سيراً شديداً، لكنك في الأول شغلت الفعل (سير) بالمصدر (سَيْر) فارتفع على أنه نائب عن الفاعل، وفي الثاني بقي المصدر منتصباً على الأصلَ قبل الاتساع لأنك شغلت الفعل (سير) بغيره، فجعلت الجار والمجرور نائباً عن الفاعل، وإنابة الجار والمجرور عن الفاعل أيضاً يعد من الاتساع.

جملة القول أن الاتساع عند سيبويه يعني التصرف في العبارة بتغيير المعنى النحوي لبعض الكلمات بحذف أو دون حذف بغية الإيجاز والاختصار

اعتماداً على أن المعنى الأصلي للعبارة مفهوم عند المخاطب، ولا يُحدثُ هذا التغيير في المعنى النحوي إشكالاً لديه.

يؤكد هذا أنه جعل من باب الاتساع قولهم: أدخل فوه الحجرَ، وأدخلتُ في رأسي القلنسوةَ، [٢٠] لأن المخاطب لا يلتبس عليه الأمر فهو يعلم أن المراد: أدخل الحجرُ فاه، وأدخلت رأسي في القلنسوة.

المبحث الثاني: مفهوم الاتساع عند ابن السراج:

انتقلت من سيبويه إلى أبي بكر محمد بن سهل بن السراج - وكان المنهج يقتضي ذكر مفهوم الاتساع عند المبرد أستاذ ابن السراج - لأني لم أجد عند المبرد ما يمكن أن يضاف إلى ما ذكره سيبويه، بخلاف ابن السراج الذي قَدَّم لنا أول تعريف للاتساع في الباب الذي عقده بهذا العنوان، فقال:

«اعلم أن الاتساع ضَرْبٌ من الحذف إلاّ أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله [يعني باب الإضمار] أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه بحاله، وإنما تقيم المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم، فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلان يطؤهم الطريقُ، يريدون: أهل الطريق، وقوله: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ إنما هو: برُّ مَنْ آمن بالله.

وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: صيد عليه يومان، وإنما المعنى: صيد عليه الوحش في يومين، وولد له ستون عاماً، والتأويل: وُلِدَ له الولد في ستين عاماً، ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾، وقولهم: نهارُك صائم، وليلك قائم، وإنما المعنى: إنك صائم في النهار، وقائم في الليل، وكذلك: يا سارق الليلةِ أهلَ الدار، وإنما سرق في الليلة.

وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به، وتقول: سرت فرسخين يومين، إن شئت نصبت انتصاب الظروف وإن شئت جعلت نصبهما بأنهما مفعولان على السعة، وعلى ذلك قولك: سير بزيد فرسخان يومين، إذا جعلت الفرسخين يقومان مقام الفاعل، ولك أن تقول: سير بزيد فرسخين يومان، فتُقيم اليومين مقام الفاعل»[٢١] انتهى باب الاتساع من كتاب الأصول.

ونلحظ أن ابن السراج لم يُدخل في تعريفه الاتساعَ بغير حذف ذلك أنه قال: «ضرب من الحذف. تقيم [المتوسع فيه] مُقام المحذوف وتعربه بأعرابه» أو بعبارة أخرى: تغيير للمعنى النحوي للكلمة المتوسع فيها عن طريق حذف كلمة، وإقامة هذه الكلمة المتوسع فيها مقام المحذوفة.

غير أن الأمثلة التي ذكرها دلت على أنه قد يكون الاتساع بغير حذف، كالاتساع في الظروف بجعلها مفعولاً بها.

أما الاتساع في المصادر فقد ذكره في موضع آخر، حيث قال في باب مفعول ما لم يسم فاعله:

«واعلم أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة، وذلك نحو قولك: سير بزيد سيرٌ شديدٌ، وضُربَ من أجل زيد عشرون سوطاً، واختلفَ به شهران، ومُضيَ به فرسخان..»[٢٢].

أما عن الاتساع بحذف حروف الجر فقال ابن السراج:

«فمتى وجدتَ فعلاً حقُه أن يكون غير متعد... ووجدت العرب قد عدَّتْهُ فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة، واستخفاف وأن الأصل فيه أن يكون متعدياً بحرف جر»[٢٣].

المبحث الثالث: تحديد مفهوم الاتساع :

بعد هذا العرض لمفهوم الاتساع عند سيبويه وابن السراج يمكن أن نحدد هذا المفهوم بقولنا :

الاتساع ضرب من التنوّع في أساليب الكلام بتغيير المعنى النحوي لبعض الكلمات بحذف التنوين أو حروف الجر، أو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه أو حذف الصفة وإقامة الموصوف بدلاً منه، أو بتغيير المعنى النحوي بلا حذف، بجعل الظرف مفعولاً به أو بجعل المصدر مفعولاً به، وما يتفرع من ذلك.

والغاية من الاتساع الإيجاز والاختصار وتخفيف اللفظ مع بقاء المعنى الأصلي للعبارة على ما كانت عليه قبل الاتساع.

المبحث الرابع: العلاقة بين الاتساع والمجاز :

يشترك الاتساع والمجاز في أن كلاً منهما نقل، ففي الاتساع تنقل الكلمة من معنى نحوي إلى معنى نحوي آخر توخياً للاختصار، وكذلك المجاز إنما هو نقل الكلمة من معناها اللغوي الأصلي إلى معنى آخر، كاستعمال الأسد الذي يدل على حيوان معروف للدلالة على الشجاع في قولنا: زيد أسدٌ، وكذلك الاتساع عندما قيل: وُلِدَ له ستون عاماً، فقد نُقل الظرف من معناه النحوي الأصلي وهو الظرفية الزمانية إلى معنى نحوي آخر، حيث جعل مفعولاً ثم نائباً للفاعل، فالمجاز في البلاغة يعني استعمال اللفظ بمعنى لغوي في غير ما وضع له في الأصل مع وجود قرينة، والاتساع في النحو يعني استعمال اللفظ بمعنى نحوي في غير ما وضع له في الأصل، فالمجاز في البلاغه مجاله الألفاظ من حيث دلالتها اللغوية، والاتساع مجاله الألفاظ في التركيب من حيث معانيها النحوية، ويلتقي المجاز والاتساع في مواضع ويفترقان في مواضع.

فمن المواضع التي يلتقي فيها الاتساع والمجاز حذف وإقامة المضاف إليه مقامه في نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ فههنا اتساع بجعل المضاف إليه في الأصل مفعولاً به، لأن الأصل كان: واسأل أهل القرية، وثَمَّ مجاز أيضاً في أنه تشبيه للقرية بمن يعقل بقرينة توجيه السؤال. أو هو توسع بتوجيه السؤال إلى القرية وهي جماد، والسؤال إنما يوجه للإنسان، ولا مشاركة بين الإنسان والجماد[٢٤].

ومن مواضع الافتراق حذف حرف الجر وتعدية الفعل إلى المفعول بنفسه كما في قوله: أمرتك الخير، أي أمرتك بالخير فههنا اتساع بجعل المجرور مفعولاً ثانياً، وليس في هذا القول مجاز.

بقي أن أشير إلى أن ابن جني أراد بالاتساع معنى بحيث جعله مرادفاً للمجاز، فقال في الباب الذي جعله للفرق بين الحقيقة والمجاز:

«وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة: وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة ألبتة.

فمن ذلك قول النبي ﷺ في الفرس: هو بَحْرٌ[٢٥]، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه، أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي: فَرَس، وطرف، وجواد، ونحوها ـ البحر، حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية الأسماء...»[٢٦].

ثم بيّن بعد ذلك وجه التوكيد والتشبيه، والذي يهمنا أنه أراد بالاتساع هنا المجاز، لأن استعمال البحر بمعنى الجواد بقرينة الجري السريع مجاز.

وقد تعقب ابن الأثير قول ابن جني هذا ووصفه بأنه مضطرب شديد الاضطراب، وقدَّم بديلاً لمعنى الاتساع أو التوسع كما سماه في غير ما موضع، وعرفه بأنه العدول عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه.[٢٧]

وضرب له مثلاً قوله ﷺ عن جبل أحد «هذا جبل يحبنا ونحبه»[٢٨] قال: فإضافة المحبة إلى الجبل من باب التوسع، إذ لا مشاركة بينه وبين الجبل إذ هو جماد.

فالاتساع الذي ذكره ابن جني، والاتساع الذي ذكره ابن الأثير كلاهما لا يدخلان في بحثي هذا إلاّ ما أشرت إليه من أنه قد يلتقي الاتساع بمفهومه النحوي مع المجاز بمفهومة البلاغي في بعض المواضع، ولكل منهما مع التقائهما في الموضع وجهة تختلف عن وجهة الآخر، فمجال الاتساع في النحو - كما ذكرت - معاني النحو، ومجال المجاز دلالة الألفاظ اللغوية.

وقد أشار العلوي في شرح اللمع إلى العلاقة بين الاتساع والمجاز عندما ردَّ على الخوارزمي الذي نقل عن أبي علي أن لا فرق في المعنى بين الظرف متسعاً فيه وغير متسع، فقد ذكر في الرد أن عدم التفريق يذهب بجمال الاستعارة، قال: وعلى هذا إذا قلت: اليوم سرته، كان السير كأنه واقع في كله على جهة المبالغة.[٢٩]

ونقل أبو حيان عن ابن كيسان أن قولك: يوم الجمعة صمته يعني أنك اعتمدته بالصوم دون غيره.[٣٠]

قلت: كلام العلوي له وجه في بعض الحالات كقولهم: وُلِدَ له ستون عاماً، ذلك أنه معلوم أن الولادة لم تستغرق هذه المدة، ففيه مبالَغة أما المثال الذي ذكره، وهو اليوم سرته، فقد يراد به الحقيقة لأنه ليس بمستبعد أن يسير الإنسان يوماً كاملاً، فلا مبالغة فيه.

الفصل الثاني: الاتساع دون حذف

وقع الاتساع دون حذف في شيئين: الظروف، والمصادر

المبحث الأول: الاتساع دون حذف في الظروف :

اتسعت العرب في الظروف الزمانية والمكانية، فعدَّت إليها الأفعال تعديها إلى المفعول به، وقد بين عبدالقاهر الجرجاني حقيقة الاتساع هذا، فقال: «اعلم أن الظروف إذا اتسع فيها كان حقيقة الاتساع أن لا يقدر فيها حرف الجر الذي هو (في) فيقال: سرت يوم الجمعة، وينزل في التقدير منزلة (زيد) في قولك: ضربت زيداً، ولا تكون (في) مقدرة مع يوم الجمعة، كما لا تكون مع (زيد)، ويتبين هذا بأن تخبر عنه بـ(الذي) فإن قلت: سرت يوم الجمعة، وأنت تقصد أنه اسم عار من الحرف الذي هو (في) كـ(زيد) في قولك: ضربت زيداً، قلت: الذي سرتُهُ يومُ الجمعة، كما تقول: الذي ضربته زيد، ولا تقول: الذي سرت فيه، كما لا تقول: الذي ضربت فيه زيدٌ. وإن قلت: سرت يومَ الجمعة، وأنت تقدر فيه الثبات على الظرفية قلت: الذي سرت فيه يومُ الجمعة، فجئت بـ(في)، ولم تقل سرته، كما أنك إذا قلت: جلست في المسجد ثم أخبرت عنه قلت: الذي جلست فيه المسجدُ، ولم تقل جلسته». [٣١]

فالفرق بين انتصاب الظرف على الظرفية الزمانية أو المكانية وبين انتصابه على المفعولية أنه عند انتصابه على الظرفية يكون بتقدير (في) وانتصابه على أنه مفعول به عارٍ عن تقدير (في).

ويتسع في ظروف الزمان كلها ما عدا الظروف التي لزمت الظرفية، وسنحددها إن شاء الله تعالى، ويتسع في ظروف المكان المبهمة، ويتسع في أسماء الزمان والمكان المشتقة من الفعل بشرط أن يكون العامل فيها الفعل المشتقة هي منه، أما صفات الظروف التي تنوب عن موصوفاتها فلا يتوسع

فيها إلا إذا وصفت، وإليك كلام أئمة النحو لتوضيح ما أجملتُ فعن ظروف الزمان يقول ابن السراج رحمه الله:

«وكل ما كان من أسماء الزمان ـ يجوز أن يكون اسماً وأن يكون ظرفاً ـ فلَكَ أن تنصبه نصب المفعول على السعة، تقول: قمت اليومَ وقعدت الليلة، فتنصبه نصب (زيد) إذا قلت: ضربت زيداً، . . . وإذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله، ألا تراهم قالوا: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً»[٣٢].

وحكم ظروف الأمكنة مبهمة مثل حكم الظروف الزمانية المتصرفة كما يقول صاحب الكتاب: «واعلم أن الظروف من الأماكن مثل الظروف من الليالي والأيام في الاختصار وسعة الكلام، فمن ذلك أن يقول: كم سير عليه من الأرض فتقول: فرسخان أو ميلان أو بريدان، كما قلت: يومان وكذلك لو قيل: كم صيد عليه من الأرض؟ يجري على هذا المجرى. . . ويقال: أين سير عليه؟ فتقول: خلف دارك وفوق دارك، فإن لم تجعله ظرفاً وجعلته على سعة الكلام رفعته»[٣٣].

أما صفات ظروف الزمان فلا يتوسع فيها إلا إذا وُصفَت فلا يقال: سير عليه طويلٌ، فإذا وصف طويل جاز كقولك: سير عليه طَويلٌ من الدهر، قال سيبويه: «وإنما جاز حين وصفت وأطلت لأنه ضارع الأسماء، لأن الموصوفة في الأصل هي الأسماء». [٣٤]

وكذلك يتوسع في أسماء الزمان والمكان المشتقة على وزن (مفْعَل أو مَفْعِل)، فيقال: ذُهبَ فيه مذهب، وسير عليه مبعثُ الجيوش على ما ذكرَه سيبويه[٣٥].

ويتوسع في المصادر التي تقوم مقام ظروف الزمان، قال سيبويه بعد أن بين وجه النصب في قولهم: سير عليه مقدم الحاج وخفوق النجم: «وإن رفعته

أجمع كان عربياً كثيراً. . . وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من صيد عليه يومان وولد له ستون عاماً»[٣٦].

ـ أما الظروف التي لا يتوسع فيها فهي ظروف المكان المختصة كالدار، والمسجد، والطريق، وغير ذلك، وظروف الزمان التي لزمت الظرفية، وقد ذكر منها سيبويه: سحر، وسحير، وضحى، وصباحاً، ومساءً، وعشية، وعشاء، وذات مرة وبعيدات بين، وبكَراً، وضحوة، وذات ويوم، وليلاً، ونهاراً وذا صباح، ويشترط في عدم الاتساع فيها أن يكون المراد سحر يومك وسحيره وضحاه وصباحه، ومساءه وعشيته، وعشاءه وضحوته، وليله ونهاره.[٣٧]

ـ أما ظروف المكان غير المتصرفة فمنها: عند، ولدن، ودون، ووسط، وسوى.[٣٨]

وإذ بيَّنْتُ الظروفَ التي يجوز الاتساع فيها، أنتقل إلى ذكر أوجه الاتساع.

أوجه الاتساع في الظروف:

ـ أول الوجوه جواز اعتبارها مفعولاً بها، فكل ظرف زمان متصرف يجوز أن تعربه مفعولاً به، ويجوز أن تعربه مفعولاً فيه، ومثله ظروف المكان المبهمة المتصرفة.

ـ وثاني الوجوه أن تنوب هذه الظروف عن الفاعل.

ـ وثالث الوجوه أن ترتفع على الخبرية، مع بقاء معنى الظرف.

ـ ورابع الوجوه أن ترتفع على الابتداء.

- خامس الوجوه أن ترتفع على الفاعلية.

وسادس الوجوه أن تجر بالإضافة، وهذا الوجه سيرد في الحديث عن الاتساع بحذف التنوين.

ـ فأما انتصابه على المفعولية فالشاهد في الباب قول الشاعر :

ويوم شهدناه سليماً وعامراً قليل سوى الطعن النهال نوافله[٣٩]

حيث تعدى الفعل شهد إلى ضمير الظرف كما تقول : زيداً أكرمته .

- وأما نيابته عن الفاعل فقد مضت أمثلة كثيرة عليه ، وأشدها دلالة قولهم : وُلِدَ له ستون عاماً .

وقد يقع بدلاً من النائب عن الفاعل في قولهم : مُطِر قومُك الليلُ والنهارُ ، بالرفع . نص عليه سيبويه[٤٠] .

ـ وأما ارتفاعه على الخبرية فكقولك : سفرُك يومُ الجمعة ، وزيدٌ خلفُك .

ـ وأما ارتفاعه على الابتداء فكقول الشاعر :

أما النهارُ ففي قيدٍ وسلسلة والليلُ في قعر منحوت من الساج[٤١]

ـ وأما ارتفاعه على الفاعلية فكقول الشاعر :

تقول سليمى لا تَعَرَّضْ لتلفةٍ وليلك عن ليل الصعاليك نائم[٤٢]

ففاعل اسم الفاعل (نائم) يعود إلى اسم الزمان (ليلك) ، وهذا من الاتساع بالحذف ، ولكني ذكرته هنا لأذكر وجوه الاتساع كلها في مكان واحد ، ذلك أن التقدير : نائم أنت فيه وكذلك قوله تعالى : ﴿ **فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ** ﴾ [إبراهيم : ١٨] التقدير : عاصفة ريحُه حذف الفاعل الحقيقي وأسند الفعل إلى ضمير اليوم اتساعاً . وأما جرّه بالإضافة فشاهده ما سبق ذكره ، وهو قوله تعالى : ﴿ **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ** ﴾ [سبا : ٣٣] وقول القائل :

(يا سارق الليلة أهل الدار)[٤٣] وهذا أيضاً من الاتساع بالحذف أعني حذف التنوين . وإضافة المكر إلى الليل تحتمل أن تكون من إضافة المصدر إلى مفعوله كما مرَّ ، وتحتمل أن تكون من إضافة المصدر إلى فاعله .

أما إضافة (سارق) إلى الليلة فهي من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

وعن الاتساع في الظروف مع كان وأخواتها، أورد السيوطي في الأشباه والنظائر سؤالاً فقال:

وهل يتوسع فيه [في الظرف] مع كان وأخواتها ؟ ثم نقل الجواب من ارتشاف الضرب لأبي حيان الذي لم يُجز الاتساع مع كان وأخواتها سواء قلنا بعملها في الظرف أم قلنا بعدم عملها.[٤٤]

والذي في أصول ابن السراج أن ذلك جائز عند الأخفش فتقول: أما الليلة فكانها زيدٌ منطلقاً، وأما اليوم فليسه زيدٌ منطلقاً، أو أما اليوم فكان زيد إياه منطلقاً، ولم يُجز الاتساع مع (إنّ) وأخواتها في نحو: أما اليوم فليته زيداً منطلقٌ[٤٥].

وقال السيوطي أيضاً: «ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي إلى واحد بلا خلاف، وهل يجوز مع المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة ؟خلاف، ذهب الجمهور إلى الجواز، وصحح ابن عصفور المنع... وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي إلى اثنين والمنع مع المتعدي إلى ثلاثة»[٤٦].

قلت: والذي صححه ابن مالك هو مذهب سيبويه، ذلك أنه قال في باب المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل: «واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعديا ـ تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل» ثم ذكر أمثلة بَيَّن فيها أن أقصى ما يتعدى إليه الفعل ثلاثة مفاعيل بالاتساع وبغير الاتساع مثل: سرقتُ عبدَالله الثوبَ الليلةَ، وأعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً[٤٧] وعلل ابن السراج عدم جواز الاتساع في الظرف مع المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل بقوله: «ولا يقول: اليوم أنا معلمه زيداً بشراً منطلقاً، لأنه لا يكون فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل فيشبه هذا به، وقد أجازه بعض الناس»[٤٨].

المبحث الثاني: الاتساع في المصادر :

عقد سيبويه للاتساع في المصادر باباً ترجمه بقوله :

(هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً)[٤٩] ذكر فيه أنه يجوز أن يجعل المصدر (أعني المفعول المطلق) مفعولاً به، ومن ثم نائباً عن الفاعل، ويفهم من كلام سيبويه وأمثلته أنه لا يتسع إلا في المصدر المتصرف الذي عمل فيه الفعل وشغل به أما المصادر التي لا أفعال لها أو التي هي بدلٌ من اللفظ بالفعل أو المنتصبة بأفعال لازمة الإضمار فلا يتوسع فيها، وهل يتوسع في المصدر المؤكد؟ ظاهر كلامه أنه لا يجوز الاتساع في المؤكد لأنه قال في بداية الباب : «و إنما يجيء ذلك على أن تبين أي فعل فعلْتَ أو توكيداً»[٥٠].

ثمَّ إنه في أثناء توضيح القاعدة بالأمثلة والشواهد، ضربَ أمثلة للمصدر المبين للنوع والمبين للعدد كقولهم : سير عليه سيرٌ شديدٌ، وسير عليه السيرُ، وضُرب به ضربتان، أما المؤكد فقد قال عنه : «وكذلك إن أردت هذا المعنى [معنى المَفعولية] ولم تذكر الصفة، تقول : سير عليه سيرٌ، وضُرِبَ به ضربٌ، كأنك قلت : ضَرْبٌ من السير، أو سير عليه شيءٌ من السير». [٥١]

فاشترط سيبويه أن يكون المصدر موصوفاً في التقدير، فقولهم : ضُرِبَ ضربٌ، يجوز إذا قدر المصدر المبيّن للفعل، أما المصدر المؤكد المتمحض للتوكيد فينصب، لقوله بعد ذلك : «ومما يجيء توكيداً وينصب قوله : سير عليه سيراً، وانطلق به انطلاقاً وضُرِبَ به ضرباً، فينصب على وجهين : أحدهما أنه حال . . . وإن شئت نصبتَه على إضمار فعل آخر، ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل فتقول : سير عليه سيراً وضرب به ضرباً كأنك قلت بعدما قلت سير عليه، وضرب به : يسيرون سيراً ويضربون ضرباً)[٥٢]

وأكّد ابن السراج هذا بقوله: «فإذا لم يكن فيها [أي المصادر] إلاّ التوكيد نصبت والرفع بعيد جداً. . . فإن قلت سير بعبد الله سيراً، وذُهب إلى عبدالله ذهاباً، فالنصب الوجه، لأنه ليس في قولك: «سَيرٌ» من الفائدة إلاّ ما في (سير) وجوازه[٥٣] على أنَّك إذا قلت سير بعبد الله سيرٌ، فمعناه ضربٌ من السير. . .»[٥٤].

وكما لا يتسع في المصدر المؤكد لا يتسع فيما كان نائباً عن المصدر، فلا يقال: ضُربَ سوطٌ زيداً[٥٥]، غير أن سيبويه أجاز أن يتسع في وصف المصدر النائب عنه إذا وصف كقولنا: سير عليه شديدٌ من السير، والعلة في ذلك أن الوصف لما وُصِف ضارع الاسم، لأنه لا يوصف إلاّ الاسم[٥٦].

وحكم المصدر الميمي في الاتساع حكم المصدر الأصلي فيقال ضُرب به مَضْرَبٌ شديدٌ، وسير به مسارٌ حسنٌ، وسُرِحَ به مُسَرَّحٌ جميلٌ[٥٧].

ويجوز أن يتسع في المصدر فيكون مفعولاً فيه، ويتسع بعد ذلك فيه توسع الظروف، فيقال سير عليه خفوقُ النجم.

وفي مثل هذا المثال اجتمع اتساعان: اتساع في إجراء المصدر مجرى الظرف، واتساع في إنابة الظرف عن الفاعل، وفي هذا ردّ على من منع اجتماع اتساعين.[٥٨]

وظاهر كلام سيبويه أن الاتساع في إنابة المصدر عن الفاعل مشروط بتفريغ الفعل له[٥٩] فإذا وجد المفعول به الأصلي وشغل الفعل به انتصب المصدر على أنه لم يقدم لنا أمثلة لاجتماع المفعول المطلق مع المفعول به، لكنّ ابن السراج أجاز الاتساع ولو كان المفعول به مذكوراً، فأجاز: ضربته

عبدَالله، يعني: ضربتُ الضربَ عبدَالله[٦٠]، ولكنه منع أن ينوب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول الحقيقي مثل: ضُرِبَ الضربُ عبدَالله[٦١].

وذكر السيوطي أن الاتساع إن كان لفظيًا جاز مطلقًا سواء أكانَ المفعول به مذكوراً أم محذوفاً.[٦٢]

أما المصدر المنسبك من (أن) والفعل أو (ما) والفعل فإنه لا يتوسع فيه، كما أنه لا يقع مفعولاً مطلقاً.

وإذا اجتمع مصدران اتسعتَ في أحدهما ونصبت الآخر كقولك: سير عليه سيرتان أيّما سير، كأنك قلت: سير عليه بعيرُك أيما سير.[٦٣]

ومن الاتساع بغير حذف قولهم: خرق الثوبُ المسمار وأدخل فوه الحجر، وأدخلت القلنسوة في رأسي وهو متوقف على السماع ولاَ يجوز القياس عليه.

الفصل الثالث: الاتساع بالحذف

سبق أن ذكرتُ في مفهوم الاتساع أنه تغيير للمعنى النحوي لبعض الكلمات بحذف أو دون حذف، وقد انتهيت من ذكر الاتساع بلا حذف، وأذكر الآن ما يتسع فيه بوساطة الحذف، وما يتسع فيه بالحذف لا يخرج عن ثلاثة أشياء، وهي:

- حذف التنوين وإضافة الاسم الذي كان منوناً إلى ما بعده كإضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول وإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، لأن هذا تغيير للمعنى النحوي مع بقاء المعنى الأصلي على ما كان عليه قبل الإضافة.
- وحذف حروف الجر وانتصاب ما بعدها.
- وحذف اسم وإقامة آخر مقامه وإنما يكون ذلك في:

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وحذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه.

المبحث الأول: الاتساع بحذف التنوين أو النون:

جعلتُ حذف التنوين من المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة من باب الاتساع لأنه استخفاف وإيجاز، والمعنى باق على ما كان عليه قبل حذف التنوين، والاتساع إنما عمدت إليه العرب طلباً للخفة والإيجاز والاختصار، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: «واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكفِّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى: غلام عبدالله، في اللفظ لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى.

وليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفا شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥] و﴿ إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ ﴾[القمر: ٢٧] و ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ ﴾[السجدة: ١٢] و ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾[المائدة: ١١] فالمعنى معنى ﴿ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾[المائدة: ٢]. . .).[٦٤]

ولا يختلف المصدر في هذا عن اسم الفاعل، وقد نص سيبويه على أن إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله مثل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله من حيث إن المعنى يبقى على حاله قبل الإضافة، فقال: «وإن شئت حذفت التنوين كما حذفت في الفاعل،[٦٥] وكان المعنى على حاله، إلاّ أنك تجر الذي يلي المصدر فاعلاً كان أو مفعولاً لأنه اسم قد كففتَ عنه التنوين كما فعلت ذلك بفاعل[٦٦]، ويصير المجرور بدلاً من التنوين معاقباً له. وذلك قولك: عجبت من ضربه زيداً إن كان فاعلاً، ومن ضربه زيدٌ إن كان المضمر مفعولاً»[٦٧].

وكلام سيبويه حجة على من جعل إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله إضافة حقيقية، وهم الجمهور على ماذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب[٦٨].

وإذا كان مفعول اسم الفاعل ظرفاً اجتمع في التركيب اتساعان وذلك في قولهم: يا سارق الليلةِ أهلَ الدار

وكذلك قول الراجز:

ربّ ابنِ عمٍّ لسليمى مشمعلْ طباخِ ساعات الكرى زاد الكَسِلْ[٦٩]

فقد جعلت الساعات مفعولاً اتساعاً، وأضيف إليها اسم الفاعل للمبالغة (طباخ) بحذف التنوين، أي حدث تغييران في المعنى النحوي لـ (ساعات) حيث جعلت مفعولاً بها أولاً ثم جعلت مضافاً إليها.

ومثله في اجتماع اتساعين قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] سواء أجُعلَ من إضافة المصدر إلى الفاعل أم من إضافة المصدر إلى المفعول، أي سواء أجعلتَ الليل ماكراً اتساعاً أم جعلته ممكوراً به.

ويلحق باسم الفاعل في الاتساع بحذف التنوين اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل.

والاتساعُ بحذف التنوين والنون التي هي عوض عنها إذا ثني اسم الفاعل أو جمع، قياسٌ مُطَّرِدٌ.

المبحث الثاني: الاتساع بحذف الحروف:

وأعني بالحروف حروف الجر، ولا يدخل في هذا المبحث ولا في باب الاتساع الحروف التي تحذف ويبقى عملها، وحروف الجر تحذف اتساعًا وينتصب ما بعدها على أحد ثلاثة أوجه:

- أحدها على أنه مفعول به أو مفعول فيه.
- وثانيها على أنه مفعول به.
- وثالثها على أنه تمييز.

١ ـ فأما انتصاب المجرور بعد حذف الجار مفعولاً به أو مفعولاً فيه، فيكون في تعدي الفعل اللازم إلى ظرف المكان المختص، وحذف الجار ههنا سماعي يقتصر فيه على ما ورد عن العرب، كتعدي الفعل (دخل) إلى ظروف المكان المختصة في نحو: دخلت الدار والمسجد والسوق والبلد وغير ذلك، هذا عند جمهور النحويين، وقد عدَّ المبرد الفعل (دخل) متعدياً بالحرف وبغير الحرف، وشبهه بقولهم: نصحت له ونصحته[٧٠]، وذكر ابن عصفور أنه مذهب الأخفش[٧١]، وقد ردّ النحاة هذا المذهب كابن السراج وأبي علي وعبد القاهر وابن عصفور[٧٢] بكلام طويل لا أرى داعياً لذكره في هذا المبحث.

ومن السماع أيضاً تعدية (ذهب) إلى (الشام) خاصة، قال ابن عصفور:

« وما عدا (دخلت) مع كل ظرف مكان مختص، و (ذهبت) مع (الشام) لا يصل [يعني الفعل اللازم] إلاّ بواسطة، ولا يصل بنفسه أصلاً، إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:

قلْنَ عسفانَ ثم رُحْنَ سراعاً يتطلعْنَ من نقاب الثغور

فأوصل الفعل إلى عسفان بنفسه، وهو ظرف مختص، ونحو قول الآخر:

جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم

رفيقين قالا خيمتي أم معبد

فأوصل (قال) بـ (خيمتي) وهو ظرف مختص... ولا يجوز شيء من ذلك في الكلام»[٧٣].

وقد مرَّ ما ذكره سيبويه من قول الشاعر: عسل الطريق الثعلب، ولأبغينكم قنًا وعَوارضًا، ومنه أيضاً قولهم: مُطرنا السهلَ والجبلَ، بالنصب، والنصب إنما هو بإسقاط الجار، والأصل: مطرنا في السهل والجبل.[٧٤]

ثم إن المنصوب هنا مفعول به عند الجمهور بإسقاط الجار، وعليه نصّ سيبويه حيث قال: (والعامل فيه وليس المنتصب هنا بمنزلة الظرف)[٧٥]، ومن النحاة من جعله مفعولاً فيه، حيث شبه ظرف المكان المختص بالمبهم، واستندوا في ذلك على قول سيبويه: (وقد قال بعضهم: ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ، لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت).[٧٦]

ولوجود الاختلاف في إعراب ظرف المكان المختص هذا جعلته وجهاً مستقلاً.

٢ ـ وأما انتصاب المجرور بعد حذف الجار مفعولاً به فهو أيضاً غير قياسي، وإنما يقتصر فيه على السماع، قال ابن السراج:

«واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل إليه، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم، ومن ذلك قول الفرزدق:

منا الذي اختير الرجالَ سماحةً وجوداً إذا هبَّ الرياح الزعازع»[٧٧]

والاتساع بحذف حرف الجر ونصب المجرور على أنه مفعول به أو على أنه شبيه بالمفعول يسمى النصب بنزع الخافض أو النصب بإسقاط الجار، وقد ورد من ذلك الشيء الكثير في لغة العرب، ولكنه مع ذلك بقي مقصوراً على السماع، فمما ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿ **وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً** ﴾[الأعراف: ١٥٥] وقوله تعالى: ﴿ **سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَىٰ** ﴾[طه: ٢١] قالوا تفسيرها: سنعيدها إلى سيرتها[٧٨]، والآية الأولى تفسيرها: واختار موسى من قومه، ومنه أيضًا ﴿ **وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ** ﴾[المطففين: ٣] أي: إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم.

ومن الشعر قول أعرابي من بني كلاب أنشده المبرد:

تحن فتبدي ما بها من صبابة وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني [٧٩]

يريد: لقضى عليَّ.

ومنه قول عمرو بن معدي كرب:

أمرتك الخيَر فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب [٨٠]

أي: أمرتك بالخير.

وليس من الباب قول الشاعر:

أستغفرُ الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل [٨١]

على ما حققه الإمام عبدالقاهر الجرجاني -رحمه الله- في شرحه للإيضاح، ذلك أن الفعل (غفر) متعد إلى مفعول واحد يصبح متعدياً إلى مفعولين بزيادة السين والتاء نظيره: كتبته واستكتبته الكتاب، ونطقتُ، واستنطقته[٨٢].

وعلة منعهم القياس في هذا الباب يوردها ابن جني نقلاً عن أبي علي عن أبي بكر بن السراج: «أخبرنا أبو علي - رحمه الله - قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس، قال: وذلك أن الحروف دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به»[٨٣].

وجدير بالذكر أن الرضي جعل نصب الظروف كلها، ونصب المفعول له من باب الاتساع بحذف حرف الجر، غير أن حذف حرف الجر في باب المفعول فيه وباب المفعول له قياس، وفيما عدا ذلك مقصور على السماع[٨٤].

وجعل ابن السراج باب المفعول معه والمفعول له من قبيل الاتساع بحذف حرف الجر حيث قال: «كان حقهما ألا يفارقهما حرف الجر، ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف والإعراب وفي إقامتهما مقام الفاعل، فيدلك ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا غير موضعهما وأن ذلك اتساع منهم فيهما..»[٨٥].

كما لا بد من الإشارة في هذا المبحث إلى أن حذف حرف الجر مع (أنْ) و(أنَّ) المصدريتين قياس، ومحل المصدر مختلف فيه[٨٦]، فمن جعل المصدر منصوباً كان مُتَّسعًا، ومن جعله مجروراً بقّاه على الأصل وليس في الأمر اتساع.

٣ـ وأما انتصاب المجرور بعد حذف الجار على التمييز فكقولك: امتلأتُ ماءً وتفقأت شحماً، قال سيبويه: «قد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوةَ غيره مما تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً وتفقأت شحماً، ولا تقول امتلأته، ولا تفقأته، ولايعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول نحو: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع، فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار (امتلأت) من هذا الضرب كأنك قلت: ملأني فامتلأت، ومثله: دحرجته فتدحرج، وإنما أصله: امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم فحذف هذا استخفافاً، وكان الفعل أجدر أن يتعدى إن كان هذا ينفذُ، وهو - في أنهم ضعفوه - مثلُه». (٨٧)

فظاهر كلام سيبويه أن التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً، كان انتصابه من باب الاتساع بحذف حرف الجر، ومَنْ بَعْدَه يجعلون النصب عن تمام الكلام، وذكر عبدالقاهر(٨٨) أنه لم يبق من وجوه إعراب الاسم غير النصب فانتصبت هذه الأسماء لذلك، حيث سلب منها الرفع لأنها في الأصل مرفوعة في نحو: تصبب عرقُ زيد، وتفقأ شحمُه، ولم يجز فيها الجر كما جاز في الحسن الوجه، فلم يبق إلاّ النصب، أما تمام الكلام فهو أن الفعل إذا ذكر فاعله فقد تم الكلام فما جاء بعد ذلك يكون مفعولاً ومشبهاً بالمفعول، قال الخوارزمي في التخمير وهو شرح للمفصل: «هذه تمحلات النحويين... والحقيقة أن هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض»(٨٩).

المبحث الثالث: الاتساع بحذف الأسماء :

ذكرنا أن الاتساع بحذف الاسم يكون في إقامة المضاف إليه بدلاً من المضاف، وفي إقامة الصفة مقام الموصوف.

١ ـ الاتساع بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه :

قال ابن الشجري :

«وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فكثير جداً . . . وذلك نحو قولهم : صلى المسجدُ، أي أهل المسجد، ومنه قول مهلهل بن ربيعة :

نبئت أن النار بعدك أوقدت واستبَّ بعدك يا كليب المجلسُ (٩٠)

أراد أهل المجلس، ومنه ﴿ **وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ** ﴾ [الأعراف: ٨٥] أي إلى أهل مدين . . . ومنه قول حميد بن ثور : (٩١)

قصائد يستحلي الرواة نشيدها ويلهو بها من لاعب الحي سامرُ

يعض عليها الشيخ إبهام كفه ويخزى بها أحياؤكم والمقابرُ

أي : وأهل المقابر» (٩٢).

والحق أن العرب اتسعت في حذف المضاف وإقامة المضاف مقامه إلى درجة الإشكال أحياناً كقول النابغة :

وقد خفت حتى ما تزيد مخافتي على وعلٍ في ذي المطارة عاقلِ (٩٣)

أراد : على مخافة وعل.

وكقول الآخر وهو أوس بن حجر :

فهل لكم فيها إليَّ فإنني طبيب بما أعيا النطاسي حذيما (٩٤)

ففي هذا البيت موضعان حذف فيهما المضاف أولهما (فيها) لأن التقدير : فهل لكم ميل في ردِّ المعزى، والثاني (حذيما) والأصل (ابن حذيم) وهو الذي قالوا عنه في المثل : أطبّ من ابن حذيم.

والقياس في أن المخاطب إذا فهم المقصود جاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه، فإذا قلت: جاء زيد، وأنت تقصد (غلام زيد) جاز إن كان لدى المخاطب علم بأن زيداً لم يجيء، وأنه ورد منه رسول، كما يقال: جاء الملك، والمراد رسول الملك، وقد منع الأخفش القياس على حذف المضاف، وقد حاجَّهُ في ذلك ابن جني في الخصائص فقال:

«واعلم أن جميع ما أوردناه في سعة المجاز عندهم واستمراره على ألسنتهم يدفع دفع أبي الحسن القياس على حذف المضاف وإن لم يكن حقيقة، أو لا يعلم أبو الحسن كثرةَ المجاز غيَره وسعةَ استعماله، وانتشارَ مواقعه، كقام أخوك، وجاء الجيش، وضربتَ زَيداً، ونحو ذلك، وكل ذلك مجاز لا حقيقة وهو على غاية الانقياد والاطّراد، وكذلك حذف المضاف مجاز لا حقيقة، وهو مع ذلك مستعمل، فإن احتج أبو الحسن بكثرة هذه المواضع نحو قام زيد، وانطلق محمد، وجاء القوم، ونحو ذلك قيل له: وكذلك حذف المضاف قد كثر حتى إن في القرآن وهو أفصح الكلام منه أكثر من مائة موضع، بل ثلاثمائة موضع، وفي الشعر ما لا أحصيه، فإن قيل: يجيء من هذا أن تقول: ضربتَ زيداً، وإنما ضربت غلامه وولده، قيل: هذا الذي شنعت به بعينه جائز، ألا تراك تقول: إنما ضربت زيداً، بضربك غلامه، وأهنته، بإهانتك ولده، وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به، فإن فُهم عنك في قولك: ضربت زيداً، أنك إنما أردت بذلك: ضربت غلامه، أو أخاه، أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز، كما أنك إن فهم عنك بقولك أكلت الطعام، أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البدل، إن لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه لم تجد بداً من البيان وأن تقول: بعضه أو نصفه، أو نحو ذلك، ألا ترى أن الشاعر لما فُهم عنه ما أراد بقوله قال:

صبّحْنَ من كاظمةَ الخُصَّ الخَرِب يحملن عباس بن عبدالمطلب

وإنما أراد: عبدالله بن عباس، ولو لم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد بداً من البيان»[٩٥] أ هـ.

قلت: والقول بعدُ قول ابن جني، إذ ليس بعد هذه الكثرة من الشواهد في اللغة المنثورة والمنظومة مجال في دفع القياس على حذف المضاف.

وقد جُعل من حذف المضاف قيام المصدر مقام ظرف الزمان في قولهم: جئت خفوق النجم، وقدوم الحاج إذ التقدير: جئت وقت خفوق النجم، وزمن قدوم الحاج كما ورد في الكتاب ما يشعر بأن قولهم سير عليه اليومُ من باب حذف المضاف، والتقدير سير عليه سيرُ اليومِ، وكذلك الليلةُ الهلالُ، والتقدير: الليلةُ ليلةُ الهلال.[٩٦]

ولكثرة حذف المضاف، ورد عنهم منه في العبارة المختصرة أكثر من موضع، كما في قولهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، والتقدير بنو فلان يطأ أرضهم أهلُ الطريق، وربما تكرر حذف المضاف كما حملوا عليه قوله تعالى حكاية عن السامري: ﴿**فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ**﴾ [طه: ٩٦] قالوا في تفسيره: فقبضت قبضة من تراب أثر حافر فرس الرسول»[٩٧]، وقالوا في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ**﴾ [الإسراء: ٥٩] إنه على تقدير: وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا كراهة وقوع سنة تكذيب الأولين، أي كراهة أن تكذبوا فيقع عليكم العذاب، كما وقع العذاب على المكذبين الأولين وسنة الله لا تتخلف.[٩٨]

وليس من الاتساع حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه كما في قولهم: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، لأنه لم يحدث تغيير للمعنى النحوي بحذف المضاف.

٢ ـ الاتساع بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

يعد حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أيضاً اتساعاً بحسب تحديدي لمفهوم الاتساع، ذلك أنه تغيير للمعنى النحوي للصفة بنقلها من استحقاق الإعراب بالتبعية إلى استحقاق الإعراب بالأصالة، ويبقى المعنى على ما كان عليه قبل الحذف.

وهل هو قياس أو يقتصر فيه على السماع؟ قال ابن جني: «يكاد القياس يحظره»[٩٩] وعلل ذلك بأن الصفة نوع من الإسهاب لا يليق معه الحذف، مع ما يسببه من إلباس، قال: وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق»[١٠٠].

وكان الرضي أكثر تحديداً في بيان شرط الاتساع في حذف الموصوف عندما قال:

«اعلم أن الموصوف يحذف كثيراً إن عُلمَ ولم يوصف بظرف أو جملة، كقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات: ٤٨] فإن وصف بأحدهما جاز كثيراً أيضاً بالشرط المذكور بعد، لكنْ لا كالأول في الكثرة، لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح، وإنما حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوفُ بعضَ ما قبلَه منَ المجرور بـ(من) أو بـ(في) قال تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]، وقال: ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] أي: ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم، وقال الشاعر:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

فأن لم يكن كذا لم تقم الجملة والظرف مقامه إلا في الشعر..»[١٠١].

وتكاد شواهد حذف الموصوف تضارع شواهد حذف المضاف فلا أدري لمَ لم يُقدمْ ابن جني على إجازة القياس عليه كما فعل في قضية حذف المضاف، مع أنَ كثيراً من الصفات أصبحت بمثابة الأسماء كالفارس والصاحب والشاعر والكاتب والحاجب، وغير ذلك كثير.

الخاتمة

وبعد . . فإني أرجو أن يكون البحث الذي قدمته عن تحديد مفهوم الاتساع وضوابطه قد سدَّ الثغرة التي لحظتها في مكتبة النحو، وأختم البحث بخلاصة للفصول . . فأقول:

١ ـ الاتساع تغيير للمعنى النحوي لبعض الكلمات في الجملة بحذف بعض الحروف أو الأسماء أو بغير حذف دون أن يؤدي تغيير المعنى النحوي إلى تغيير في المعنى الأصلي للجملة، وإن كان هذا التغيير دالاً على نوع من المبالغة أو التشبيه، ولذلك فقد يلتقي الاتساع والمجاز بمعناه البلاغي في بعض المواضع.

٢ ـ يتسع في الظروف الزمانية المتصرفة والظروف المكانية المبهمة المتصرفة، فتقع مفعولاً بها أو فاعلة أو مبتدأة، أو خبراً أو نائبة عن الفاعل أو مضافة إليها، مع بقاء دلالتها على معنى الظرفية، والاتساع فيها قياس.

٣ ـ يتسع في المصادر المتصرفة المبيِّنة أو الدالة على العدد فتنصب على المفعولية، وتنوب عن الفاعل، والاتساع فيها قياس.

٤ ـ الاتساع في حذف حروف الجر ونصب ما بعدها على أنه مفعول به سماع، وكذلك حذف الجار قبل الظروف المكانية المختصة سماع، وهذه الظروف منصوبة على المفعولية أو الظرفية.

٥ ـ الاتساع بحذف التنوين أو النون من المصدر أو اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة عند إضافتها إلى معمولاتها قياس.

٦ ـ التمييز الذي عامله فعل لازم منتصب على الاتساع بحذف حرف الجر.

٧ـ الاتساع بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه قياس مالم يُلبس.

٨ـ الاتساع بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قياس إذا علم الموصوف، ويشترط في نيابة الجملة عنه أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بـ (من) أو (في).

والله أدعو أن يجعل ما قدمت خدمةً لهذه اللغة، وأن يبارك فيه، ويفهم الناظرين فيه ما أردت حتى لا يصير غرضًا لسهام المستهدفين، ويُعم به النفعَ، ويجزل لي الأجر، فهو الكريم الذي ليس لما في خزائن جوده من نفاد، منه المبدأ سبحانه وإليه المعاد، والحمد الله في الابتداء والانتهاء، وصلى الله على سيدنا محمد وآله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم التناد.

الهوامش :

(١) الكتاب ٢١١/١.

(٢) الكتاب ١٧٥/١.

(٣) الكتاب ١٧٦/١.

(٤) الكتاب ٣٣٤/٤.

(٥) الكتاب ٢١١/١.

(٦) المصدر السابق.

(٧) التلخيص يعني الشرح، كما ذكر في القاموس المحيط، ولا يعني الاختصار.

(٨) الكتاب ٢١٢/١.

(٩) الخصائص ٢٨٩/١.

(١٠) الكشاف ٣٢٨/١.

(١١) ينظر الكتاب ٢١٣/١.

(١٢) البيت كما هو واضح من شواهد سيبويه ٢١٤/١، وتنظر الخزانة ٧٤/٣ وعامر بن الطفيل جاهلي أدرك الإسلام ولم يسلم، وترجمته في الخزانة ٨٠/٣.

(١٣) الكتاب ٢١٤/١، والبيت على ما ترى من شواهد سيبويه وتنظر الخزانة ٨٣/٣ وقائله ساعدة بن جؤية الهذلي شاعر جاهلي ترجمته في الخزانة ٨٦/٣.

(١٤) الكتاب ٢١٣/١.

(١٥) هذه العبارة تعني: تجعل (الليلة) مفعولاً بها.

(١٦) أي: جعلوه مفعولاً به.

(١٧) أي: إن شئت جعلته مفعولاً به.

(١٨) الكتاب ١٧٥/١- ١٧٦.

(١٩) المصدر السابق ٢٢٨/١ - ٢٣٠.

(٢٠) الكتاب ١٨١/١.

(٢١) الأصول ٢٥٥/٢ - ٢٥٦.

(٢٢) الأصول ٧٩/١.

(٢٣) الأصول ١/١٧١.

(٢٤) ينظر: المثل السائر ٢/٨٦ ـ ٨٧.

(٢٥) جاء في النهاية « أنه ﷺ ركب فرساً لأبي طلحة، فقال: إنْ وجدناه لبحرا» ج١/٩٩.

(٢٦) الخصائص ٢/٤٤٢.

(٢٧) المثل السائر ٢/٨٤.

(٢٨) ذكره ابن الأثير في النهاية ١/٣٢٧، وقال: هذا محمول على المجاز، أراد أنه جبل يحبنا أهله ونحب أهله، وهم الأنصار، ويجوز أن يكون من باب المجاز الصريح، أي: إننا نحب الجبل بعينه، لأنه في أرض من نحب .

(٢٩) ينظر: التخمير ١/٤٠٤.

(٣٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٣١) المقتصد ١/٦٤٧.

(٣٢) الأصول ١/١٩٤.

(٣٣) الكتاب ١/٢١٩ - ٢٠.

(٣٤) الكتاب ١/٢٢٨.

(٣٥) الكتاب ١/٢٢٨.

(٣٦) الكتاب ١/٢٢٣.

(٣٧) الكتاب ١/٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٣٨) اللباب ١٥٠.

(٣٩) البيت من شواهد الكتاب ١/١٧٨، والمقتضب ٣/١٠٥، وهو لرجل من بني عامر.

(٤٠) في الكتاب ١/١٦٠.

(٤١) الكتاب ١/١٦١، وشرح شواهده ١/٢٣٧ حيث نسبه إلى الجرنفش بن يزيد بن عبدة الطائي. والمقتضب ٤/٣٣١، والنكت في تفسير كتابه سيبويه ١/٢٨٠.

(٤٢) الصاحبي ٣٦٨، ونسبه ابن فارس إلى ابن براق وهو في الأغاني ط بولاق ٢١/١٧٥.

(٤٣) الكتاب ١/١٧٥.

(٤٤) الأشباه والنظائر ١٨ - ١٩، وارتشاف الضرب ٢/٢٧٢.

(٤٥) الأصول ١/١٩٦.

(٤٦) الأشباه والنظائر ١٨/١ - ١٩.

(٤٧) الكتاب ٤١/١.

(٤٨) الأصول ١٩٦/١.

(٤٩) الكتاب ٢٢٨/١.

(٥٠) الكتاب ٢٢٩/١.

(٥١) الكتاب ٢٢٩/١.

(٥٢) الكتاب ٢٣١/١.

(٥٣) هذا مبتدأ خبره (على أنك ...).

(٥٤) الأصول ١٦٨/١ - ١٦٩وفي شرح التسهيل ١٢٧/٢ أن الزجاجي ذكر أن بعض النحاة يجيز نيابة المصادر المؤكدة.

(٥٥) الأصول ١٦٩/١.

(٥٦) الكتاب ٢٢٨/١.

(٥٧) الكتاب ٢٣٣/١.

(٥٨) ذكر السيوطي أن أبا حيان منع الاتساع في الظروف مع (كان) بحجة أن (كان) تعمل في الأصل على سبيل الاتساع وهو مجاز،فإذا نصبت ظرفاً اتساعاً كثر المجاز فيمنع منه. (الأشباه والنظائر ١٨/١).

(٥٩) الكتاب ٢٢٨/١.

(٦٠) الأصول ١٦٢/١.

(٦١) الأصول ٢٠٢/١.

(٦٢) الأشباه والنظائر ١٩/١.

(٦٣) الكتاب ٢٢٩/١.

(٦٤) الكتاب ١٦٥/١ - ١٦٧.

(٦٥) يعني اسم الفاعل.

(٦٦) يعني اسم الفاعل .

(٦٧) الكتاب ١٩٠/١.

(٦٨) ج٢ / ٥٠٥.

(٦٩) الكتاب ١٧٧/١ وتنظر الخزانة ٢٣٣/٤ ونسبه البغدادي لجبّار بن جزء أخي الشماخ.

(٧٠) يراجع المقتضب ٣٣٧/٤ ـ ٣٣٩.

(٧١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٩/١.

(٧٢) ينظر: الأصول ١٧٠/١ – ١٧١، المسائل البغداديات ٥٥٠ – ٥٥١، المقتصد ٥٩٩/١ – ٦٠٣، وشرح الجمل ٣٢٩/١.

(٧٣) شرح الجمل ٣٢٩/١ – ٣٣٠.

(٧٤) الكتاب ١٥٩/١.

(٧٥) الكتاب ١٥٩/١.

(٧٦) الكتاب ٣٥/١.

(٧٧) الأصول ١٨٠/١، وهو من شواهد الكتاب ٣٩/١.

(٧٨) الصاحبي ٣٨٨.

(٧٩) الكامل ٢٠/١ – ٢١، المسائل العسكرية ١٩٢، شرح التسهيل ١٤٨/٢.

(٨٠) الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٣١/٤.

(٨١) المرجعان السابقان.

(٨٢) يراجع: المقتصد ٦١٤/١/٦١٦.

(٨٣) الخصائص ٢٧٣/٢.

(٨٤) شرح الكافية ١٩٠/١ – ١٩١.

(٨٥) الأصول ٢١٢/١.

(٨٦) ينظر: الكتاب ١٢٧/٣، واللباب ٤٤٤.

(٨٧) الكتاب ٢٠٤/١ – ٢٠٥.

(٨٨) في المقتصد ٦٩٢/٢.

(٨٩) ج٤٤٩/١.

(٩٠) نوادر أبي زيد ٢٠٤، ومجالس ثعلب ٣٧، ٥٨٤.

(٩١) في ديوانه ٨٩.

(٩٢) الأمالي الشجرية ٢٢٣/١ ـ ٢٢٤.

(٩٣) المرجع السابق، والبيت للنابغة الذبياني، وهو من شواهد المقتضب ٢٣١/٣.

(٩٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٣، الخصائص ٤٥٣/٢، خزانة الأدب ٣٧٠/٤.

(٩٥) الخصائص ٤٥١/٢ - ٤٥٢، وينظر: العقد الفريد ٣٥٧/٤.

(٩٦) الكتاب ٢١٦/١.

(٩٧) الخصائص ٣٦٢/٢.

(٩٨) الاستغناء ٣٣٦.

(٩٩) الخصائص ٣٦٦/١.

(١٠٠) ينظر: الخصائص ٣٦٦/٢ - ٣٧٠.

(١٠١) شرح الكافية ٣١٧/١، والبيت لابن مقبل، ينظر الخزانة ٥٥/٥ - ٥٨. واستشهد به ابن جني في المحتسب ٢١٢/١ لقراءة الرفع في قوله تعالى: (أفحكمُ الجاهلية يبغون) على أن التقدير: أفحكم الجاهلية حكمٌ يبغونه، فأقيمت الجملة الواقعة صفة مقام الموصوف، وهذا خلاف ما اشترطه الرضي.

ثبت المصادر والمراجع:

١ ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان** ـ تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م ـ مطبعة المدني بالقاهرة ـ توزيع مكتبة الخانجي.

٢ ـ **الاستغناء في الاستثناء لأحمد بن إدريس القرافي** ـ تحقيق محمد عبدالقادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣ ـ **الأشباه والنظائر للسيوطي** ـ تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ شركة الطباعة الفنية بالقاهرة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٤ ـ **الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج** ـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٥ ـ **الأمالي الشجرية** ـ لهبة الله بن علي بن حمزة بن الشجري ـ دائرة المعارف العثمانية.

٦ ـ **التخمير (شرح المفصل)** لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ـ تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين ـ الطبعة الأولى ١٩٩٠م ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

٧ ـ **الخصائص** ـ لأبي الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ـ الطبعة الثانية ـ دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت.

٨ ـ **خزانة الأدب** ـ للبغدادي ـ تحقيق عبدالسلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ ط١ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩ ـ **ديوان حميد بن ثور** ـ تحقيق عبدالعزيز الميمني ـ دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م.

١٠ـ **شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي** ـ تحقيق محمد علي سلطاني ـ دار المأمون ـ دمشق ١٩٧٩م.

١١ـ **شرح التسهيل لابن مالك** ـ تحقيق بدوي المختون وعبدالرحمن السيد ـ ط١ دار هجر ـ القاهرة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٢ـ **شرح جمل الزجاجي** ـ لابن عصفور الإشبيلي ـ تحقيق د/ صاحب أبو جناح ـ وزارة الأوقاف العراقية.

١٣ـ **شرح الكافية** للرضي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٤ـ **شرح المفصل** لابن يعيش ـ عالم الكتب ـ بيروت.

١٥ـ **الصاحبي لابن فارس** ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.

١٦ـ **العقد الفريد لابن ربه** ـ تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الإبياري ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٧ـ **الكامل للمبرد** ـ مكتبة المعارف ببيروت ومكتبة النصر بالرياض ١٣٨٦هـ.

١٨ـ **كتاب سيبويه** ـ تحقيق عبدالسلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

١٩ـ **الكشاف للزمخشري** ـ دار الباز للنشر بمكة المكرمة.

٢٠ـ **لباب الإعراب للإسفراييني** - تحقيق بهاء الدين عبدالرحمن - دار الرفاعي للنشر بالرياض ـ ط١ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٢١ـ **المثل السائر لابن الأثير** - تحقيق د/ بدوي طبانة ود/ أحمد الحوفي ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م ـ دار الرفاعي بالرياض.

٢٢ـ **مجالس ثعلب** ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ دار المعارف ط٥.

٢٣ـ **المحتسب لابن جني** ـ تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ـ ١٣٨٦هـ.

٢٤ـ **المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي** ـ تحقيق محمد الشاطر ـ ط١ مطبعة المدني بالقاهرة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

٢٥ـ **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** لأبي علي الفارسي ـ تحقيق صلاح الدين السنكاوي ـ وزارة الأوقاف العراقية ـ مطبعة العاني ـ بغداد.

٢٦ـ **المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني** ـ تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ـ وزارة الإعلام العراقية ١٩٨٢م.

٢٧ـ **المقتضب لأبي العباس المبرد** ـ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (طبعة مصورة - عالم الكتب ـ بيروت).

٢٨ـ **النهاية في غريب الحديث لابن الأثير** - تحقيق محمود الطناحي، وطاهر الزاوي ـ دار أنصار السنة ـ باكستان.

٢٩ـ **النوادر في اللغة** لأبي زيد الأنصاري ـ تحقيق محمد عبدالقادر أحمد ـ ط١ دار الشروق ـ بيروت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.